

ب -

الأمين العام بالوكالة

طلب اجازة مقدم من سعادة السيد محمود الشريف

دولة السيد الاستاذ احمد اللوزي

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عمان

تحية طيبة وبعد :

فقد دعيت من قبل منظمة (اليونيسكو) للاشتراك في مؤتمر دولي يعقد تحت اشراف المنظمة في استوكهولم بالسويد لمناقشة موضوع « حرية الاتصال بين الشعوب » .

لذلك ساضطر للتغيب عن البلاد وعن جلسات المجلس خلال الفترة من ٨ الى ١٦ ايار الجاري لهذه الغاية .

ارجو احاطة دولتكم والمجلس المؤتمر علما بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمود اسماعيل الشريف

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميع :

موافقون

ج -

الأمين العام بالوكالة

طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الوهاب المجالي .

الأمين العام بالوكالة

وليد النجداوي

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

تصريف

١ - اعد وسوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .

٢ - تام بتنظيم هذا الحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الضبط السيدان نزيير عطيات ونائل المرزب .

٣ - تام بالانتراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في الطبعة بامور المجلس : السيد نائل المرزب .



مجلس الوطنية الاستشارية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الاثنين ٩ جماد ثاني ١٣٩٨ هـ الموافق ١٥ ايار ١٩٧٨ م.

العدد (٥)

الجلد (١)

مجلس الوطنية الاستشارية

صفحة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة)

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ / طلب اجازة مقدم من العضو سعادة السيد محمد علي بدير
ب / طلب اجازة مقدم من العضو معالي السيد جعفر الشامي
ج / معلنة مقدم من العضو سعادة السيد جودت السبول

موافقة

كلنا من الشعب

٣ - تلاوة الاقراحات

١ (اقتراح مقدم من معالي السيد عبد الله الريماوي حول تعديل قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧)

٤ - مناقشة بيان دولة رئيس الوزراء الذي القاه في الجلسة السابقة حول سياسة الحكومة الخارجية

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

المجلس الوطني الاستشاري



محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٥/٥/١٩٧٨ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس بالوكالة السيد وليد التجداوي ونقيب من الاعضاء باجازة السادة سعادة السيد محمد علي بدير ، ونقيب مسن الاعضاء معذرا السادة معالي السيد جعفر الشامي ، وسعادة السيد جودت السبول

وحضر من الحكومة

دولة السيد مخر بدران رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجية

معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

معالي السيد عدنان ابو موده وزير الاعلام
معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثثار

معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل

معالي المهندس صلاح جمعه وزير الزراعة

معالي السيد حسن ابراهيم وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية

معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل

معالي السيد كامل الشريف وزير الاوتكف والشؤون والمقتضات الاسلامية

معالي السيد مروان القاسم وزير التموين

معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية

معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات والصحة بالوكالة

معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية

سيادة الشريف غواز شرف وزير الثقافة والشباب

معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة

معالي السيد محمد الدباس وزير المالية

معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال

معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس

تأجيل تلاوة محضر الجلسة السابقة لعدم تجهيزها بسبب عدم اكتمال الجهاز الفني

٢ - الاجازات والاعتذارات

دولة رئيس المجلس

تتلى الاجازات والاعتذارات

السيد الامين العام بالوكالة

١ -

طلب اجازة يقدم من العضو سعادة السيد محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم تحية وبعد ،

ارجو ان اعلحكم انه بمناسبة انعقاد مؤتمر الغرف التجارية العربية السنوي في جدة ثاني سائغيب عن الاردن اعتبارا من ١٩٧٨/٥/١٢ ولدة عشرة ايام ، ارجو العلم .

واقبلوا احترامي

محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على طلب الاجازة

الجميع :

موافقون

السيد الامين العام بالوكالة

ب -

طلب اجازة يقدم من العضو معالي السيد جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس الاستشاري الاكرم

تحية واحتراما وبعد ،

بسبب سفري للخارج لمدة اسبوعين ارجو معذرتي عن حضور جلسات المجلس وذلك اعتبارا من صباح السبت ١٩٧٨/٥/١٣ .

مع اطيب التحيات لدولتكم ولاعضاء المجلس الكريم .

المهندس

جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته

الجميع :

موافقون

السيد الامين العام بالوكالة

ج -

طلب معذرة يقدم من العضو سعادة السيد جودت السبول

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري عمان

لظروف خاصة تقتضي مني التغيب عن جلسة الغد ٧٨/٥/١٥

مارجو المعذرة وقبول احترامي

المهامي جودت السبول

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول اعتذاره

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

تفضل احمد بك

السيد احمد الطراونه

ارجو ان يكون المتعارف عليه هو ان العضو الذي يرغب في طلب الاجازة ان لا يعلم المجلس فقط بل ان ما يعلمه للمجلس هو طلب اجازة وليس اعلام المجلس بطلب الاجازة .

دولة رئيس المجلس

ارجو من اعضاء المجلس ان يتعدوا عن مقاعد الحكومة قدر المستطاع والسبب الدكتور عيسى .

(اصوات)

دولة رئيس المجلس

الحقيقة ان الحكومة دائما لها مقاعد مخصصة ومضايقتها تعرقل بعض المشاورات او مهمة العمل . فقد خصصت المقاعد الموجودة على يمين القاعة لاعضاء الوزارة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور اسحق الفرخان

الدكتور اسحق الفرخان

بالنسبة للنقطة التي اثارها معالي ابوهشام امتد بتأجيلها حتى يبيت في نظام المجلس ، اذ ان هناك امورا كثيرة ممكن ان تثار ، مثل الاجازات وغير الاجازات .

دولة رئيس المجلس

شكرا معالي الاخ ، هو توضح ودوما

طلب العضو هو طلب موافقة على الاجازة بالنظام الداخلي .

الدكتور اسحق الفرخان ليس لنا نظام داخلي بعد

دولة رئيس المجلس

سيصك مشروع النظام الداخلي ، السيد الامين العام ، ارجو اكبال جدول الاعمال .

السيد الامين العام بالوكالة

٢ - الاقتراحات الواردة

١ -

اقتراح مقدم من معالي السيد عبد الله الريماوي حول تعديل قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ .

دولة الاخ رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم .

الموضوع :

تعديل قانون المجلس الوطني الاستشاري

تحية العربية ،

ارفق نسختين من اقتراح لتعديل قانون المجلس الوطني الاستشاري مع بيان موجز للأسباب الموجبة .

ارجو ادراج هذا الاقتراح على جدول أعمال جلسة المؤتمر القادمة ليتخذ المجلس الكريم ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٨/٤/٣٠

عبد الله محمد الريماوي

عضو المجلس الوطني الاستشاري

هكذا من الأشغال

اقتراح

من

العضو عبد الله محمد الريماوي

استنادا للمادة ٧/ب من قانون المجلس الوطني الاستشاري

اقتراح رقم - ١ -

قانون معدل لقانون المجلس الوطني الاستشاري

قانون مؤقت رقم لسنة ١٩٧٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون معدل لقانون المجلس الوطني الاستشاري ، ويقرأ مع هذا القانون الذي يسمى القانون الأصلي كقانون واحد ، ويعمل به منذ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :

١ - تعدل الفقرة (ج) من المادة المذكورة بحيث يستعاض عنها بالنص التالي مناقشة وإبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء في السياسة العامة للدولة في جميع مجالاتها وعلى كافة مستوياتها وبمختلف شؤونها ، وتحقيقا لهذه الغاية يحق لكل عضو في المجلس الاستيضاح من رئيس الوزراء والوزراء المختصين حول أي امر مما تقدم ، بحيث يتلو المستوضح منه جوابه في المجلس خلال فترة لا تزيد على اسبوعين ويحق للمجلس مناقشة الجواب .

ب - تضاف الفقرة التالية الى المادة المذكورة وتسمى الفقرة (هـ) يقدم كل من ديوان الحاسبة وديوان الموظفين الى المجلس تقريرا عاما يتضمن اراءه وملاحظاتاته وبيان الخلافات المرتبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك خلال الشهرين الاخيرين من السنة المالية للدولة وكلما طلب اليه المجلس ذلك .

المادة ٣ - تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي على النحو التالي :

١ - اضافة الفقرة التالية الى هذه المادة ، وتسميتها (أ) :

١ - لا يوقف أحد من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس قرار بالاعتقالية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيته أو لحاكمته ، أو ما لم يقضى عليه في حالة تلبس بجريمة جنائية ، وفي حاله القبض عليه بهذه الصورة يجب اعلام المجلس بذلك فوراً .

٢ - اضافة الفقرة التالية الى هذه المادة وتسميتها الفقرة (ب) :

ب - اذا اوقف عضو لسبب ما خلال المدة التي لا يكون المجلس مجتمعاً فيها فعلى رئيس الوزراء ان يبلغ المجلس عند اجتماعه الاجراءات المتخذة مشبوعة بالايضاح السالزم .

ج - تسمية نص المادة الأصلية الفقرة (ج) وتعديله ، بحيث يصبح نص الجلسة الأخيرة منه ولا تجوز مؤاخضته بسبب أو رأي يبديه أو خطاب يلقاه أثناء جلسات المجلس .

المادة ٤ - تعدل المادة (٩) (ج) من القانون الأصلي بإضافة عبارة أو أي عشرة من أعضاء المجلس بعد عبارة لرئيس الوزراء الواردة في مطلع نص الفقرة المذكورة .

المادة ٥ - تعدل المادة ١٣ (٢/أ) من القانون الأصلي بحيث يصبح نصها كما يلي : وضع جدول أعمال جلسات المجلس وإدارة المناقشات وتنظيمها واعطاء الأذن بالسلام فيها .

المادة ٦ - تعدل المادة ١٤ (ج) من القانون الأصلي بحيث يصبح نصها كما يلي : تقوم أمانة سر المجلس بتدوين وتسجيل وقائع جلسات المجلس ، وبتحرير محاضر تلك الجلسات ومتابعة نشرها في الجريدة الرسمية بكل دقة وعناية ، كما تقوم برسم ومتابعة عمليات التصويت أو الاقتراع التي تجري في المجلس .

الأسباب الموجبة

١ - ان الحاجة الموضوعية التي دعت لتكوين هذا المجلس ، والمهمة العامة الملقاة واقميا على عاتقه - كما فهمها - تتركز في الحاجة لوجود مؤسسة شعبية تسهم في رسم مصر ومسار امته العربية على امتداد وطنها الكبير وشعبها الأردني على مدى سنتي وطنه الصغير . والتعديلات المقترحة تحقق اهم الشروط الموضوعية والمعنوية التي ينبغ للمجلس امكانيات الحصول على السنية والايجابية والتفاعل المتبادل من الشعب ، وابتكارية التعامل المتكافئ، والجاد والمثمر مع الوزارة .

٢ - ١ - لا مراء في ان المجلس معين وليس منتخباً ، ولا في ان ترجيح مبدأ التعيين على مبدأ الانتخاب انها هو ترجيح ارحب به لانه يدل على موقف التمسك بوحدة الشفتين وهو موقف قومي صحيح وسليم مطلوب وواجب مصرياً وسياسياً وحياتياً ودستورياً ، (راجع المادة ١ من الدستور) .

ب - ولا مراء كذلك في ان كون المجلس معيناً لا منتخباً يضع قيوداً دستورية على صلاحياته وطبيعة قراراته، لدى مقارنتها بصلاحيات وقرارات مجلس نيابي منتخب ، ولكن هذه القيود الدستورية - كما أرى تنحصر في نقطتين لا ثالث لهما ، وهما :

١ - ان لا يكون له صلاحية طرح الثقة بالوزارة أو أي وزير منها

ب - ان لا يكون له حق إصدار قرارات ملزمة للوزارة بل حق إصدار توصيات موجبة لها ولقد كتبت انتهى لو سمي مجلسنا « المجلس الوطني التوجيهي » بدلا من المجلس الوطني الاستشاري تأكيداً وإبرازاً لصفة «التوجيه» التي يجب ان يارسها المجلس من خلال المناقشة وإبداء الرأي والمشورة للوزارة . ولكن طلب تغيير الاسم أصبح صعباً بعد الاستقرار الاعلامي للاسم القائم .

ج - ولا مراء أبداً بعدما تقدم ان عرض أي قيد آخر على المجلس فسير القيدتين المذكورتين اللذين يتضيهما الدستور ، أو تقليص نطاق المسائل والموضوعات التي يحق للمجلس مناقشتها وإبداء الرأي والمشورة والتوجيه للوزارة بصدد مسائل النطاق الشامل للسياسة العامة للدولة . وفي جميع مجالاتها وعلى كافة مستوياتها وبمختلف شؤونها أو من نطاق الموضوعات التي يتيسر الدستور للمجلس التباي مناقشتها واتخاذ القرار بها . هو قيد وانتقاص لا يجد مبرراً أو أساساً في المصلحة العامة أو المنطق الديموقراطي أو الاحكام الدستورية .

د - لذلك فان المعيار الذي يجب ان يطبق في تقييم المقترحات المقدمة في هذا التعديل المقترح للقانون هو المعيار التالي : -

هذا من المراسل

١ - ان نطاق الموضوعات التي يجب ان يملك المجلس صلاحية مناقشتها وابداء الرأي والمشورة والتوجيه للحكومة فيها يجب ان تشمل جميع السياسة العامة للدولة بجميع مجالاتها وعلى كافة مستوياتها وبمختلف شؤونها ، ولا ينبغي ان يكون اضييق من نطاق الموضوعات التي يتبع الدستور للمجلس التبايني صلاحية مناقشتها واتخاذ القرارات الملزمة فيها ، ما دام الدستور لا يفرض تضيق ذلك النطاق .

ب - ان مدى الحصانات والحريات التي يجب ان يتمتع بها العضو في المجلس الوطني لا ينبغي ان تكون اقل او اضييق من مدى الحصانات والحريات التي يتمتع بها النائب المنتخب ، ما دام الدستور لا يتخي هذا التقليل او التضيق .

لذلك واستنادا اليه فقد جاءت التعديلات كما يلي : -

المادة ٢ - ١ - تزيل اي قيد على نطاق مواضيع السياسة العامة وشؤونها التي يجوز للمجلس مناقشتها وابداء الرأي والمشورة فيها .

ب - تزيل الفرق الواضح غير المبرر مصلحيا وسياسيا وديموقراطيا وسياسيا بين نص الفقرات (١ ، ب ، ج) كل المادة (٧) من القانون الاصيلي الذي يتعلق بالقوانين والخدمات وبين نص الفقرة (ج) من نفس المادة التي تتعلق بالسياسة العامة ، فتقتصر وتقتيد صلاحية المجلس بمسدها .

ج - تؤكد انه على الرغم من الاهمية القصوى لمناقشة القوانين وابداء الرأي والمشورة فيها تعديلها والغاء واستحداثها ، وللخدمات والعناية بحسن وعدالة ادائها للشعب فان صفة المجلس الغالبية والمطلوبة في هذه المرحلة هي صفة السياسية مناقشة السياسة العامة فهو مجلس وطني لا ينبغي ان يكون او يصبح مجرد لجنة خبراء في القانون او مجلس عام للخدمات .

المادة ٢ - ٢ - تعطى المجلس حقانحه الدستور والقانون للمجلس التبايني ومن الواجب ان يتمتع به المجلس الوطني الاستشاري لا يمكن اداء مهمته ودوره - ولا يوجد ما يمنع ذلك دستوريا (راجع نص المادة ١/١١٩ من الدستور) .

المادة ٣ - تعطى للمجلس الحصانات والحريات التي منحها الدستور لاجراءات المجلس التبايني ومن المصلحة العامة ومن مقتضيات طبيعة عمل المجلس الوطني الاستشاري ومعانسي احترامه ان يتمتع بها كاملة ، ولا يوجد في الدستور وما ينع ذلك (راجع نص المادتين ١/٨٦ ، ٢ ، ٢ ، ٨٧) من الدستور .

المادة ٤ - تعطى لخمس من اعضاء المجلس حق طلب دعوته لمعد جلسة خاصة ، وهو حقيق اعطاه القانون الاصيلي لرئيس الحكومة ، بل يتمتع بعطلة اعضاء اي شركة مساهمة فلا يعقل ان يحرم منه اعضاء المجلس .

المادة ٥ - في معرض تحديد صلاحيات رئيس المجلس حذف التعديل المقترح حقه في تعيين مواضيع البحث في الجلسات ووضع بدلا منها عبارة حقه في وضع جدول اعمال الجلسات لان العبارة الاولى تترك مجالا للباس غير المقبول او - المطلوب والعبارة الاخرى هي الادق والاصح موضوعيا وصياغية .

المادة ٦ - في معرض تحديد واجبات امانة سر المجلس هذلت عبارة مراقبة تحرير محاضر الجلسات كي لا يساء لهم كلمة مراقبة من اية جهة تقرأ النص الاصيلي وكذلك ابرزت المادة المعدلة في الاقتراح ضرورة نشر وثائق جلسات المجلس في الجريدة الرسمية وكذلك امانة سره بتابعة نشرها بدقة وعناية .

السيد سلمان القضاء
في الواقع انه كل الاقتراحات فيما يتعلق بالقوانين تحال الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالة هذا اقتراح الى اللجنة القانونية .

الجميع :

موافقون

دولة رئيس المجلس

امامنا الان مسودة للنظام الداخلي للمجلس اعدتها اللجنة القانونية وقد وزعت على السادة الاعضاء من اجل دراستها ومناقشتها بالجلسات المقبلة .

٤ - مناقشة بيان دولة رئيس الوزراء الذي القاه في الجلسة السابقة حول سياسة الحكومة الخارجية

دولة رئيس المجلس

والان اعلن ان الجلسة سرية وارجو اخلاء القاعة ، ما عدا اعضاء المجلس والحكومة .

(وهنا خرج جميع من في القاعة)

واستمرت الجلسة السرية زهاء ثلاث ساعات

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة - لم تعين -

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أحمد اللوزي

انني مقتنع كل الاقتناع بان خير بداية لاعمال المجلس المؤقت : يحدد بها مستواه ويرسم بها معالم مسيرته ونطاق صلاحياته ، وسددي حصانته وحرياته فيقيم الاساس الضروري لنجاحه هي قبول هذا المشروع وتوصية الحكومة بتنفيذه على وجه الاستعجال .

ولكل زميل من اعضاء المجلس كل التقدير والمحبة والاحترام مني مهما كان رايه واجتهاده .

١٩٧٨/٤/٣٠

عبد الله محمد الزيمساوي
عضو المجلس الوطني الاستشاري

السيد وصفي ميرزا

الاتراح يحال الى اللجنة القانونية .

السيد عبد الحميد الشريفة

كل اقتراح يجب ان يناقش بالمجلس .

السيد وصفي ميرزا

لا . الاقتراح بان يحال على اللجنة القانونية اولا وبعدين

دولة رئيس المجلس

امامنا اقتراح من معالي السيد وصفي ميرزا باحالة اقتراح معالي السيد عبد الله الريساوي الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس
تفضل سلمان بك

الامين العام بالوكالة
وليد النجدوي

* صدر بيان بعد انتهاء الجلسة انظر النص بالوثائق

هكذا من الأشغال